Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(11); December 2019

Artical History

Received/ Geliş 15.11.2019 | Accepted/ Kabul 03.12.2019 | Available Online/yayınlanma 30.12.2019.

TURKISH FOREIGN POLICY IN LIGHT OF THE DEVELOPMENTS ON THE GROUND IN SYRIA

السياسة الخارجية التركية على ضوء التطورات الميدانية في سوريا

الباحثة: حفيظة طالب

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بومرداس/ الجزائر

Hafida Taleb

الملخص

تختص هذه الورقة البحثية بدراسة تأثير المعطيات الميدانية في سوريا على السياسة الخارجية التركية، خاصة النفوذ السياسي والميداني الذي حصل عليه الأكراد بفعل سياسات الو م أ الداعمة للوحدات الكردية، والتي جعلت تركيا تعيد النظر في مضامين سلوكها الخارجي بالتقارب مع روسيا وإيران والقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة فهم دواعي عودة المعضلة الكردية من جديد، وسبب تخلي الحكومة التركية عن الأدوات الناعمة، وتفضيلها للقوة العسكرية، من خلال شن عدة عمليات عسكرية في الشمال السوري. ومنه الوقوف على العلاقة ما بين تطورات الوضع في سوريا والغرض من مراجعة تركيا لسلوكها الخارجي سواء تجاه سوريا، أو تجاه الفواعل الإقليمية والدولية على حد سواء.

Abstract

This paper deals with the impact of the field data in Syria on Turkish foreign policy, especially the political and field influence obtained by the Kurds due to the policies of the United States in

support of the Kurdish units. This made Turkey reconsiders the contents of its external behaviour by rapprochement with Russia and Iran and accepting to sit at the negotiating table in order to reach a solution that satisfies all parties.

Accordingly, we will try through this study to understand the reasons for the return of the Kurdish dilemma again, and why the Turkish government abandoned soft tools, and its preference for military power, through the launch of several military operations in northern Syria. This involves identifying the relationship between the developments of the situation in Syria and the purpose of Turkey's review of its external behaviour both toward Syria or toward regional and international actions.

مدخل:

عرفت السياسة الخارجية التركية تغييرات عدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، حيث تم اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات التي سمحت لتركيا بتعميق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، في إطار سياسة تصفير المشكلات والعمق الإستراتيجي، بيد أن بروز ما يصطلح عليه إعلاميا بثورات الربيع العربي، أسهم في خلط أوراق تركيا نظرا لتصادم المصالح الإستراتيجية بين القوى الإقليمية والدولية.

وتأسيسا على ذلك عملت تركيا كغيرها من الدول الإقليمية الأخرى على الاستثمار في الوضع السوري الذي تأزم وبلغ درجة الحرب نتيجة تصعيد الأحداث، لكن التطورات الميدانية التي أصحبها التدخل الروسي في سوريا منتصف عام 2015، جعلت تركيا تراجع سلوكها الخارجي وحتى تحالفاتها الدولية للحفاظ على مصالحها القومية، خاصة ما يتعلق بمنع قيام أي كيان كردي في الشمال السوري يهدد وحدة سيادة الدولة التركية، خاصة في ظل المكاسب السياسية التي تمتع بها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا. وعليه تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية مفادها: **ما مدى تأثير التطورات الميدانية داخل سوريا في السياسة الخارجية التركية؟**.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تبني **الفرضية** التالية:

- إن تغير طبيعة المكاسب السياسية والسيطرة الميدانية لأطراف الحرب السورية، أثر في توجه السياسة الخارجية التركية وتحالفاتها.

وللتأكد من الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى **المحاور** التالية:

أولاً: السياسة الخارجية التركية وتطورات الوضع السوري

ثانياً: تركيا والمعضلة الكردية

ثالثاً: تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD

رابعاً: العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري

خامساً: مراجعة السلوك الخارجي التركي عقب التطورات الميدانية في سوريا

المحور الأول: السياسة الخارجية التركية وتطورات الوضع السوري

هنالك من يرى أن الحكومة التركية عند بداية الحراك في سوريا أيدت نظام بشار الأسد بدلا من الشعب السوري، إلا أن ما أثبته تطور الوضع في سوريا، هو أن أردوغان كان يمارس ضغوطا سياسية على الأسد للاستجابة للمطالب الشعبية وتفادي تكرار سيناريو ليبيا، لكن مع إعلان حالة الطوارئ واتساع عدد القتلى وتجريم النظام السوري من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[1]، وبعد مرور قرابة عقد كامل من العلاقات الجيدة مع سوريا وازدهار التبادلات الاقتصادية، أعادت تركيا مراجعة موقفها المبدئي الذي اقتصر على نصح الأسد وحثه على الإصلاح، إلى إعلان الحكومة التركية مقاطعتها لنظام الأسد، وإصرارها على ضرورة تنحيه من السلطة"[2]. وعلى هذا النحو فضلت الحكومة التركية الوقوف إلى جانب المطالب الشعبية ودعم عمليات التغيير والانتقال الديمقراطي، مقابل خسارتها حليفا استراتيجيا في الشرق الأوسط بعد قرابة العشر سنوات من الانفتاح والتعاون المتبادل بين الطرفين.

وما زاد الأمر تعقيدا هو شساعة الحدود التركية السورية التي تصل إلى قرابة 911 كلم، والتي سهلت على الفارين من القمع السياسي في سوريا التوجه إلى تركيا، خاصة بعد تطبيق الأخيرة سياسة الباب المفتوح ومبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين[3]، كما قد أدى استقبال تركيا للمعارضة السورية للتباحث في سبل الحل الوسط بين السلطة والمطالب الشعبية إلى مرحلة القطيعة بين البلدين[4]. وبالتالي كان لزاما على تركيا تعديل مواقفها وفق ما يخدم مصالحها، خاصة وأن الموقع الجيوسياسي لسوريا يجعلها مهمة في الفكر الاستراتيجي للقوى الغربية وأيضا للدول الإقليمية، فسوريا تعد من بين نقاط الارتكاز للسيطرة على الشرق الأوسط.

وعليه تخلت تركيا عن سياسات تصفير المشكلات والعمق الاستراتيجي مع سوريا، وبالتالي العودة إلى حالة الخلاف. فالقيادة السورية استنكرت تدخل تركيا في شؤونها واعتبار أوضاعها الداخلية شأنا تركيا. فهذا ما فهمه بشار الأسد من تكرار بيانات وزارة الخارجية التركية حول الوضع السوري. وتأييد تركيا للعقوبات المفروضة ضد سوريا بالتنسيق مع الو م أ ودول الخليج[5]. حيث استشعر النظام السوري حجم الضغط الممارس من قبل الحكومة التركية، وتم اعتباره انتهاك لسيادة الدولة السورية، فمع تدويل الأزمة السورية وتعدد أطرافها غيرت تركيا من مواقفها بما يوافق تطورات المرحلة المقبلة

من عمر الأزمة، للاستثمار في الأحداث، ولعب دور فاعل في شرق أوسط كانت تنتظر أن يكون جديدا، بوصول قوى تحمل رؤية لتغيير الجمود الذي ساد المنطقة لعقود من الزمن.

وتأسيسا على ذلك اعتمدت تركيا عقب إصرار الأسد على عدم التنحي من السلطة على الإجراءات التالية[6]:

- فتح الأراضي التركية للمعارضة السورية ممثلة في المجلس الوطني السوري، الذي تحولت تسميته فيما بعد إلى الإتلاف الوطني السوري.
- مساندة العقوبات الدولية المفروضة على نظام الأسد.
- دعوة المجتمع الدولي لتفعيل البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة (التدخل العسكري).
- التنسيق مع الإدارة الأمريكية لإدارة الأزمة السورية.
- القيام بمجموعة من الزيارات الرسمية إلى طهران وموسكو الداعمتين للنظام السوري لتغيير مواقفهم.
- احتضان زعماء حركة الإخوان المسلمين السورية، وعقد مؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية.

والعنصر الأخير يبين سيطرة البعد الأيديولوجي في سلوك تركيا الخارجي تجاه الوضع السوري. من خلال إعطاء هامش من الاهتمام لحركة الإخوان المسلمين في سوريا، وهذا ما يمكن تأكيده أيضا عبر تجريم النظام التركي لحكومة الانقلاب في مصر. ومنه نستنتج أن ما يهم تركيا هو حرصها على لعب دور إقليمي تساندها فيه أنظمة جديدة لها نفس التوجه السياسي لحكومة أنقرة، مما جعلها تدعم حركات الإسلام السياسي.

كما أن الحرب السورية وطرق إدارتها تعد من بين أبرز العوامل التي أدت إلى توسيع الخلاف بين تركيا وجيرانها خاصة إيران، فبعد فترة طويلة من التعاون الاقتصادي والأمني تزايد الانتقاد السوري والإيراني لتركيا، حيث أصبح ينظر إليها على أساس أنها وكيل أمريكي في الشرق الأوسط[7]. خاصة بعد قبول تركيا فتح أراضيها لاستضافة منشأة الإنذار المبكر المضاد للصواريخ، رغم تقديم تركيا هذه المنظومة على أنها موجهة ضد تهديدات عامة وليس تجاه روسيا وإيران تحديدا[8].

وقد تمكنت في هذا الصدد كل من إيران وروسيا من تقويض دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط، فقد سمحت الحرب السورية لروسيا بالعودة من جديد إلى منطقة الشرق الأوسط بدعمها المباشر لنظام الأسد للحفاظ على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس. كما أن دفاعها المستميت عن مصالحها ببقاء الأسد أثبت بأنها حليف يعول عليه استقطب العديد من الدول العربية للتحالف معها، على غرار مصر بعد وصول السيسي إلى السلطة على سبيل المثال[9]. وبذلك خرجت تركيا الخاسر الأكبر من تداعيات ما بعد الحراك العربي نتيجة عدم تقدير حساباتها جيدا؛ فقد أسهم صمود

نظام بشار الأسد في خلط الأوراق على طاولة الحكومة التركية، وعليه عرف السلوك الخارجي التركي ارتباكا كبيرا نظرا لانغماس تركيا في مشاكل سوريا.

ويضاف إلى ذلك بروز تحدي آخر على الحدود الجنوبية الشرقية، يتمثل في تضاعف قوة الحزب الديمقراطي الكردستاني. حيث أصبح هذا الأخير مدعوما من قبل النظام السوري، الذي يوظفه كورقة ضغط ضد الحكومة التركية انتقاما من مواقفها المعارضة له. ويحظى أيضا بالدعم الروسي في مواجهته لتنظيم داعش. وهذا ما اعتبرته تركيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي ووحدة ترابها، رافضة فكرة قيام أي كيان كردي من شأنه المساس بأمن تركيا وسيادتها[10]. مما جعل أردوغان يصر على إسقاط الأسد لأنه الطريق الذي سيؤدي إلى حل المسائل العالقة ومن بينها المسألة الكردية التي عادت لتطفو إلى السطح من جديد نتيجة إستقواء حزب العمال الكردستاني.

المحور الثاني: تركيا والمعضلة الكردية

مع بداية الأزمة السورية عام 2011 اعتمدت تركيا سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين السوريين في إطار النهج الليبرالي للسلوك الخارجي التركي في الشرق الأوسط، وتوظيف قدرات الدبلوماسية الناعمة، فحسب القانون التركي الجديد بشأن الأجانب والحماية الدولية LFIP• الصادر في 2013 تم اعتبار اللاجئين القادمين من خارج أوروبا "لاجئين مشروطين"Conditional Refugees [11]. لكن سرعان ما تغير الخطاب تجاههم باستخدام مفهوم الحماية المؤقتة وتغليب النظرة الإنسانية في التعامل معهم واعتبارهم لاجئين بشروط. وبالتالي شكلت هذه الخطوة فرصة للحكومة التركية لتحسين صورة تركيا لدى الرأي العام المحلي والدولي.

وفي السياق ذاته أدى تزايد أعداد اللاجئين السوريين مع منتصف عام 2015 إلى تغيير الخطاب التركي الرسمي، الذي أصبح قائم على فكرة ضرورة العودة الآمنة للسوريين لتخفيف الضغط الذي تعيشه تركيا، لذلك تم التشديد على فكرة إقامة المناطق الآمنة داخل الأراضي السورية، وعلى هذا النحو تمكن ما يقارب 130.000 سوري من العودة بعد عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون بالشمال السوري، ومنه القضاء على ما تسميهم تركيا بالجماعات الإرهابية[12]. وعلى هذا النحو تظهر محاولة الحكومة التركية الاستثمار في صفقة اللاجئين لشرعنة التدخل التركي العسكري بالمطالبة بإقامة المناطق الآمنة لتسهيل عملية القضاء على الأكراد الانفصاليين التابعين لحزب العمال الكردستاني، وفي الآن ذاته وأد أي طموح لتشكيل دولة كردية تهدد وحدة وسيادة الدولة التركية.

فبالعودة إلى بدايات حكم نخبة العدالة والتنمية نجد أن هذا الأخير قد اقتنع بأن حل المعضلة الكردية لا يتعلق بالوسائل الأمنية والعسكرية، وإنما عن طريق تشجيع المبادرات التنموية، والذي من شأنه أن يتيح للأكراد إمكانية التخلي عن المطالب الانفصالية والخيارات الراديكالية وفي مقدمتها دعم حزب PKK. لهذا قامت الحكومة بإطلاق مشاريع تنموية على غرار مشروع الغاب GAP "تنمية جنوب شرقي الأناضول" لإزالة العزلة عن المناطق الكردية، وتفكيك المقاربة السابقة القائمة على فكرة "الإهمال كجزء من العقاب"[13].

وفي هذا الإطار كانت الحكومة التركية قد بدأت سلسلة المفاوضات المباشرة مع حزب PKK، إضافة إلى الشروع في الإصلاحات الثقافية للإيفاء بشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[14]. بغرض منح المزيد من الحقوق للأقلية الكردية، وإقناعهم بالتخلي عن السلاح، وجذب المحافظين منهم إلى دعم حزب العدالة والتنمية نظرا للتقارب الأيديولوجي بينهما مقارنة بحزبي CHP و MHP[15]. إذ كانت هنالك محاولة لاحتواء الأكراد ثقافيا وسياسيا بعد فشل الحل العسكري في استيعاب الأقلية الكردية منذ ثمانينيات القرن الماضي، بتوظيف الأيديولوجية المحافظة لاستمالة الأكراد ودمجهم في الحل السياسي، وفي مقابل ذلك ضمان ولائهم لحزب AKP باعتباره يحمل رؤية غير إقصائية قائمة على مبدأ التعايش في إطار التنوع، عكس الأحزاب العلمانية والقومية المتشددة للقومية التركية.

وبإلقاء نظرة على الواقع السياسي الإقليمي للأقليات الكردية نلحظ أن أكراد العراق قد تمكنوا من تحقيق مكاسب سياسية مقارنة ببقية الأكراد في سوريا وتركيا تحديدا، حيث منذ إقرار دستور العراق 2005 القائم على الحكم الفدرالي، أصبح لإقليم كردستان الحق في إقامة علاقاته الخارجية وتبادل القنصليات دون العودة إلى الحكومة المركزية. وبالتالي أصبح يتمتع بنوع من السيادة المحدودة[16]. لكن في مقابل ذلك لم يسمع لأكراد سوريا صدى إلا بعد بداية الحراك العربي، وانضمام الأكراد لصف المعارضة، والتفافهم أيضا على حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ووحدات حماية الشعب YPG، إلى جانب بروز تنظيم داعش الذي أسهم هو الآخر في حصول هذا الحزب وجناحه العسكري على دعم سياسي وعسكري كبير من قبل قوات التحالف الدولي وعلى رأسها الو م أ[17].

وعلى هذا الأساس أصبحت تركيا أمام كيانين سياسيين على حدودها الجنوبية الشرقية بحكم الأمر الواقع، ليعمق ذلك من قلق الحكومة التركية إزاء المعطيات الجديدة في الشرق الأوسط، لأنها تدرك قوة الروابط الإثنية وطموح حزب PKK منذ تشكيله، مما استدعى مراجعة الخيارات المتاحة لمنع تكرار السيناريو السوري والعراقي على الأراضي التركية.

واستكمالا للمفاوضات بين الطرفين اجتمع قادة حكومة العدالة والتنمية عام 2013 مع ممثلي حزب PKK للتباحث حول مستقبل عملية السلام، والاتفاق بين عبد الله أوجلان وممثلي حكومة العدالة والتنمية على أهمية الحوار

ووقف إطلاق النار، لكن سرعان ما عادت الاشتباكات بين الطرفين من جديد في جوان 2015، وسقوط المئات من الضحايا المدنيين، إضافة إلى فرض حضر التجول. وهو السبب الذي أدى إلى انهيار عملية السلام، وعلى هذا النحو تحولت المسألة الكردية إلى معضلة أمنية من جديد، تتجاوز الحل الديمقراطي نظرا لارتباطها بمفهوم الإرهاب والرغبة الانفصالية[18].

لكن يبقى اللافت للنظر أن الانتخابات البرلمانية المنعقدة في 7 جوان 2015، تمت في خضم فترة التفاوض بين حكومة العدالة والتنمية وحزب PKK، بيد أن نتائجها لم تكن مرضية نظرا لخسارة حزب العدالة والتنمية الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة، وسن دستور جديد يقضي بالتحول إلى النظام الرئاسي هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية دخول حزب HDP البرلمان التركي بعد تخطيه عتبة 10% وحصوله على نسبة 13.1%، وبهذا أصبح هو الممثل والمحاور الشرعي المعتدل للأكراد في إطار عملية السلام[19]. مما يعني أن حزب AKP فقد قاعدته الشعبية لدى الأكراد الذين منحوا أصواتهم لحزب HDP. إضافة إلى المكاسب السياسية التي حققها أكراد سوريا من إدارة ذاتية ودعم دولي، والتي أسهمت بدورها في إعادة بلورة وتوجيه سلوك الناخب الكردي، الذي أصبح يرى في حزب HDP القوة السياسية التي ستحقق له ما عجزت عنها القوة العسكرية لحزب PKK، أو بعبارة أخرى شرعنة السلوك الكردي سياسيا.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات انتهت عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني منتصف 2015 أي بعد عامين ونصف من التهدئة ووقف إطلاق النار ليبدأ الصراع من جديد، ويعود البعد الأمني العسكري إلى الواجهة، خاصة في ظل اعتماد حزب PKK في حربه ضد الحكومة نفس أسلوب PYD في السعي إلى تأسيس كيان كردي بإدارة ذاتية في المناطق ذات الأغلبية الكردية[20].

وعليه يمكن إجمال أسباب عودة التوتر بين الحكومة التركية وحزب PKK في نقطتين رئيسيتين[21]:

- تأثير القوات المسلحة الكردية السورية في قرارات حزب PKK، حيث تمكنت الأولى من الحصول على الدعم الدولي لمحاربة داعش ومنه توسيع سيطرتها في شمال سوريا، مما جعلها تضغط على حزب العمال الكردستاني للعودة إلى الحرب الحضرية، والانتشار من جديد في المناطق الكردية.
- تأثير حركة غولن التي تغلغلت في عمق الجهاز العسكري وسحبته للدخول مرة أخرى في حرب ضد حزب PKK، وإثبات فشل مساعي أردوغان في السلام بغرض الإطاحة به.

ويتضح من ذلك أن زيادة نشاط الأكراد على طول الحدود التركية السورية وضع تركيا أمام خيار وحيد أملته عليها الظروف المحلية والإقليمية، وهو الحرب على الأكراد الانفصاليين الذين تصفهم بالإرهاب لضمان أمنها القومي.

المحور الثالث: تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي

لقد تمكن حزب PYD من تحقيق اثنين من المكاسب السياسية التي غيرت الخريطة الميدانية للقوى المتصارعة في سوريا، **أولهما**: السيطرة على منطقة روجافا التي تمتد جغرافيا من المالكية شرقا إلى عفرين غربا، و**ثانيهما**: الحصول على الإدارة الذاتية [22]. ويعود ذلك أساسا إلى تراجع قوة نظام الأسد لصالح المعارضة السورية، واندفاع هذه الأخيرة إلى المناطق غير الكردية، فهنا وجد PYD الفرصة للاستحواذ على كل من كوباني، عامودا، المالكية، عفرين، جندريس، وأصبح المجموعة الأقوى في صفوف المعارضة السورية بصفة عامة، والكردية[23] بصفة خاصة [24].

وفي هذا الإطار اتهم أردوغان نظام بشار الأسد بمحاولة زعزعة استقرار الداخل التركي بفتح المنطقة الحدودية الشمالية لصالح متمردي PKK، وهذا بالتعاون والتنسيق الأمني بين القوات النظامية وPYD، خاصة بعد اتهام الأخير من قبل المعارضة السورية بتخليه عن الثورة وعقد صفقة مع النظام للنقل الآمن والسلس للسلطة[25]. لكن سرعان ما زالت تلك المخاوف بعد اندلا ع الاشتباكات بين القوات النظامية والكردية من جديد في 2013[26]، وهو ما أفضى إلى دعوة صالح مسلم إلى أنقرة للتباحث حول مستقبل الأكراد، والذي أكد هو الآخر على عدم وجود أي نية في الانفصال عن سوريا[27]. وهو ما يثبت محاولة تركيا إعطاء عملية السلام بعدا إقليميا يتجاوز حدود الأكراد المحليين، ومن جانب آخر محاولة اللعب على الاختلاف الذي حصل بين PYD ونظام الأسد، لضمان عدم مساس أكراد سوريا بأمن تركيا الداخلي.

وقد استمر الوضع على حاله إلى غاية ظهور تنظيم داعش كعدو جديد، وقيام الو م أ بدعم PYD وميليشياته العسكرية المسماة بوحدات حماية الشعب YPG، بغية تحرير كوباني، تل الأبيض، الشدادي، منبج من تنظيم داعش. لكن هذه الخطوة لم تلقى استحسانا من قبل النخبة الحاكمة في تركيا لارتباطها بتعزيز الحكم الذاتي الكردي، وهذا على الرغم من ضمانات رئيس إقليم كردستان "مسعود بارزاني" وتصريحه في جويلية 2012 بأن PYD وزعيمه صالح مسلم[28] لا علاقة لهما بحزب PKK. بيد أن موقف تركيا الرسمي واضح تجاه PYD الذي تعتبره امتدادا لـ PKK بحكم فلسفتهما الأيديولوجية المشتركة القائمة على الرغبة في الانفصال[29].

وعلى هذا الأساس أصبحت تركيا أمام معطى جيو أمني جديد برز مع وضوح الدور الذي أصبحت تضطلع بممارسته YPG، كونها الحليف الاستراتيجي الأكثر وثوقا للو م أ في سوريا. وهو ما يعطي لهذه الوحدات شرعية التحرك والقتال، وعليه لا تعدو أن تكون الأخيرة سوى وكيل لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في سوريا، نظرا لغياب الدور المباشر للو م أ مقارنة بروسيا. وفي هذا السياق لا يمكن دراسة التحالف الأمريكي الكردي بمعزل عن تصادم الخيارات التركية والأمريكية حول أولوية محاربة متمردي PKK بالنسبة للأولى، وأولوية محاربة داعش بالنسبة للثانية.

ويعود الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب تحديدا إلى ثلاث أسباب رئيسية وهي: القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، التأثير في إدارة الحرب السورية، منع تشكيل أي جسر بري يصل إيران بالمتوسط[30]. وفي سبيل تحقيق ذلك أرسلت الإدارة الأمريكية أواخر سبتمبر 2015 مفرزة صغيرة من القوات الخاصة ضمت حوالي 50 جندي بغرض مساعدة وتدريب القوات الكردية السورية في شمال شرق البلاد، ثم قامت بزيادة العدد في 2016 ليصل إلى 250 جندي، مع إرسال وحدات مشاة البحرية الأمريكية، ليبلغ العدد الإجمالي للجنود الأمريكان في سوريا إلى ما يقارب الـ 2000 جندي. وقد صرح في هذا الشأن الرئيس السابق أوباما بأن القوات الأمريكية لن تقوم بقيادة المعركة على الأرض، ولكنها ستتولى تقديم الدعم للقوات الكردية المحلية بفصائلها المتعددة[31]. حيث لم ترد الو م أ تكرار سيناريو العراق وأفغانستان خاصة مع رفض الرأي العام استنزاف الجيش الأمريكي والدخول في حرب جديدة. وعلى هذا النحو أراد أوباما خوض الحرب على داعش في الأراضي السورية، ولكن بجيش وكيل ينفذ التعليمات الأمريكية التي تتعدى الهدف المعلن عنه إلى أهداف أخرى تتضمن تحجيم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

وفي سياق مغاير لم يتوقف دعم YPG على الو م أ فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الغريم التقليدي روسيا، فعلى الصعيد السياسي سمحت للأكراد بافتتاح مكتب تمثيلي لهم في موسكو، أما على الصعيد العسكري فقد ساعدت الطائرات الحربية الروسية القوات الكردية في السيطرة على مساحات واسعة من ريف حلب الشمالي والشرقي التابعة للمعارضة السورية وتنظيم داعش على التوالي[32].

كما أن اللافت للنظر هو التدخل الروسي في سوريا شهر أكتوبر 2015 والذي غير موازين القوى التي مالت لصالح نظام بشار الأسد، بيد أن ذلك لم يثني تركيا عن موقفها المتمسك بخيار دعم المعارضة على غرار الجيش السوري الحر، وجبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حاليا)، خاصة مع استيلاء الأكراد على أكثر من 900 كلم من الحدود الجنوبية [33]. وهذا ما رفضته تركيا مستغلة في هذا السياق الاتفاق[34] المبرم بينها وبين واشنطن في جويلية 2015 للقيام بالعديد من العمليات

العسكرية في المحافظات الكردية الداخلية والمناطق الحدودية[35]. ومن هذا المنطلق اختارت تركيا انتهاج سلوك خارجي قائم على القوة الصلبة تجاه متمردي الحركات الكردية بعد فشل مساعي الحوار، وأدوات الدبلوماسية الناعمة.

المحور الرابع: العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري

يمكن إرجاع سبب القلق التركي إزاء الحدود الجنوبية الشرقية التركية مع سوريا إلى تعاظم قوة الوحدات الكردية التي سيطرت على ما يقارب 90 % من الحدود البرية، مما دفع بالأجهزة السياسية والأمنية العسكرية والاستخباراتية التركية إلى تنسيق عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون في شمال سوريا[36]. فخيار التدخل العسكري تبلور بناء على مجموعة المعطيات الإقليمية الجديدة، التي أعطت للسلوك الخارجي التركي بعدا جديدا، لا مكان فيه للقوة الناعمة نتيجة التحول إلى توظيف القوة الخشنة، فيما يتعلق بتطورات الملف السوري بالتحديد، لأن الأمن القومي يعلو على كل المبادئ والاستراتيجيات حين يتعلق التهديد بالمصلحة القومية.

ومن هذا المنطلق ردت تركيا على سياسات الو م أ الداعمة لـ YPG من جهة، وبقاء الأسد كجزء من الحل الانتقالي من جهة أخرى، بتنفيذ عملية درع الفرات في 14 أوت 2016. لكن في مقابل ذلك لم تعارض الو م أ هذه الخطوة بل وفرت غطاءا جويا لتوغل ما يقارب 1500 مقاتل من الجيش الحر، إلا أن تصريحات البيت الأبيض أبدت انزعاجا من عملية درع الفرات وهو ما يتناقض مع موقفها الميداني[37]. في محاولة أمريكية للحفاظ على العلاقة الإستراتيجية مع الوحدات الكردية. فقد حرصت الو م أ من خلال إزدواجية الموقف على الإبقاء على نفس مسافة التقارب بين الطرفين، لأنها تدرك ثقل تركيا وعدم خسارتها من ناحية أولى، وموقع الأكراد في معادلة الحرب السورية وإستراتيجية الحرب على الإرهاب من ناحية ثانية.

وقد تمثل الدور التركي في إطار عملية درع الفرات في منح التغطية الجوية للجيش الحر ودعمه بالمدفعيات والقوات الخاصة، في حين تولت قوات الجيش السوري الحر خوض المعركة الميدانية، وقد جاء هذا القرار مباشرة بعد تراجع الو م أ عن سحب القوات الكردية من مدينة منبج رغم النصر الذي حققته على تنظيم داعش، فقد رأت تركيا أن التقدم التركي نحو منطقة غرب الفرات هو تهديد مباشر لأمنها القومي[38]. مما جعلها تستغل اختلاف فصائل المعارضة بشقيها العربي والكردي لتحقيق مصالحها القومية، وتوظيف فصيل الجيش الحر في وأد أي طموح كردي انفصالي.

وفيما يخص الموقف الروسي من عملية درع الفرات، فإن الاعتذار الرسمي الذي قدمه أردوغان إلى بوتين جراء إسقاط الطائرة الروسية سوخوي 24 (SOKHOI SU 24) قد أدخل العلاقات التركية الروسية في مرحلة جديدة – حتى وإن

استمر الخلاف بينهما حول ما يجري في سوريا–، وهو ما أسهم في تغاضي روسيا عن عملية درع الفرات، والأكثر من ذلك تسهيل العملية للأتراك والسماح لهم بتطهير الشمال السوري من تنظيم داعش الإرهابي، وكذا مقاتلي PKK[39].

إن الموقف الروسي تجاه عملية درع الفرات انطلق من فهم صانع القرار الروسي لطبيعة السمات الشخصية لأردوغان، فبوتين يدرك جيدا أهمية السلطة لدى أردوغان مقارنة ببقاء الأسد أو رحيله. وبالتالي حاولت روسيا اجتذاب تركيا إلى معسكرها والضغط عليها لاتخاذ قرارها بعيدا عن حلف الناتو[40]. بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وجر تركيا للجلوس على طاولة الحوار من خلال المفاوضات التي ميزت مسارات أضنة، أستانة، سوتشي في إطار التباحث حول الحلول السياسية التوافقية للحرب السورية.

ومن بين أهم نتائج عملية درع الفرات هو نجاحها في تطهير مساحة 2000 كلم^2 ما بين أكتوبر ونوفمبر 2016، حيث تم الاستيلاء على مدينتي عزاز ودابق مركز تنظيم داعش، وهو ما سهل دخول القوات التركية إلى مدينة الباب والتي لها عمق دفاعي مهم جدا بالنسبة للأكراد، إضافة إلى عرقلة جهود حزب PKK وشركائه لربط المناطق الشرقية مع محافظة عفرين في غرب الفرات، وهو ما أسهم في تحقيق تركيا نوعا من التقدم الجيو عسكري وتعزيز نفوذها في شمال سوريا[41]. أنظر الخريطة.

خريطة توضح المناطق المحررة في الشمال السوري بعد عملية دع الفرات

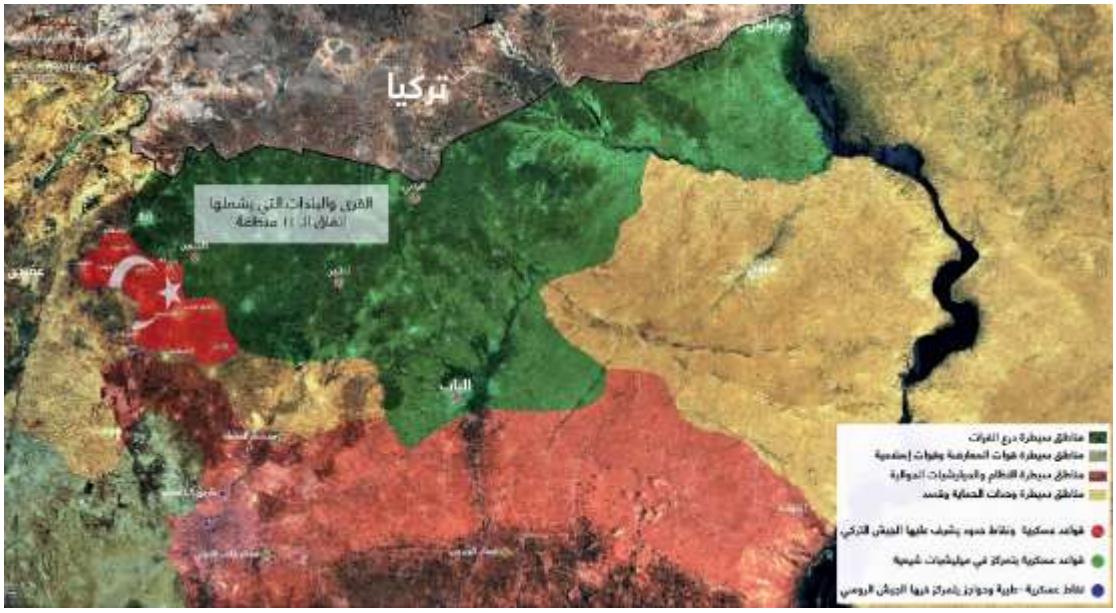

المصدر: مركز عمران للدراسات، في:

https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8

A%D8%A9/tag/%D8%AF%D8%B1%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AA.html

يتضح من خلال الخريطة المنطقة التي سيطرت عليها تركيا عقب عملية درع الفرات، إذ تمكنت من التوسع على طول الحدود الشمالية الشرقية، وضمنت تواجد قواتها في إطار قواعده العسكرية القريبة من عفرين، وعلى هذا النحو أثبتت تركيا مدى فعاليتها العسكرية في تثبيت موضع قدم لها في سوريا، والشرق الأوسط عموما، وأكدت من جانب آخر أن حل الملف السوري يتوقف على مصلحة تركيا مثلما يتوقف على مصلحة القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

واستكمالا لعملية درع الفرات أطلقت تركيا عملية أخرى سميت بغصن الزيتون مساء 20 جانفي 2018 مستندة إلى المادة 51 من قرار الأمم المتحدة. وهذا انطلاقا من تقديرها خطر تواجد YPG في محافظة عفرين الواقعة على مقربة من مدينتي هاتاي، وكيليس التركيتين، خاصة ما يتعلق بإنشاء ممر كردي على الحدود، فعفرين التي تمتد على مساحة 3900 كلم^2 تعد من أكبر المناطق التي يسيطر عليها الأكراد بعد كوباني، والجزيرة، كما أنها تعد الموقع الرئيسي لتدريب وتسلل مقاتلي حزب PKK إلى معقلهم في جبال الأمانوس بمنطقة هاتاي التركية[42]. مما دفع بالقوات المسلحة التركية والجيش السوري الحر إلى الشروع في عملية غصن الزيتون عبر الحدود الجنوبية لتركيا، باتجاه الشمال الشرقي والغربي وصولا إلى عفرين في محافظة حلب. وفي الحقيقة هذا الهجوم تم تنفيذه مباشرة عقب تصريح ترامب بأن البنتاغون ستدرب حوالي 30.000 من الأكراد كحرس للحدود في شمال سوريا، استكمالا لإستراتيجية الو م أ في محاربة الإرهاب وكضمان لعدم عودة داعش للمنطقة[43].

وفي هذا الإطار صرح قائد الأركان العامة أن تركيا أطلقت ربع ترسانتها من الطائرات المقاتلة، وهو ما يشكل أعلى طلعة جوية تشهدها تركيا في تاريخها العسكري، وقد تمكنت بذلك من تحقيق مبتغاها في ظرف قصير جدا، حيث سيطرت القوات التركية على مركز عفرين في 18 مارس 2018، وعلى باقي أراضي المنطقة في 24 مارس دون إلحاق أي ضرر بالمرافق أو السكان[44]. أنظر الخريطة.

خريطة توضح المناطق التي حررتها تركيا بعد عملية غصن الزيتون

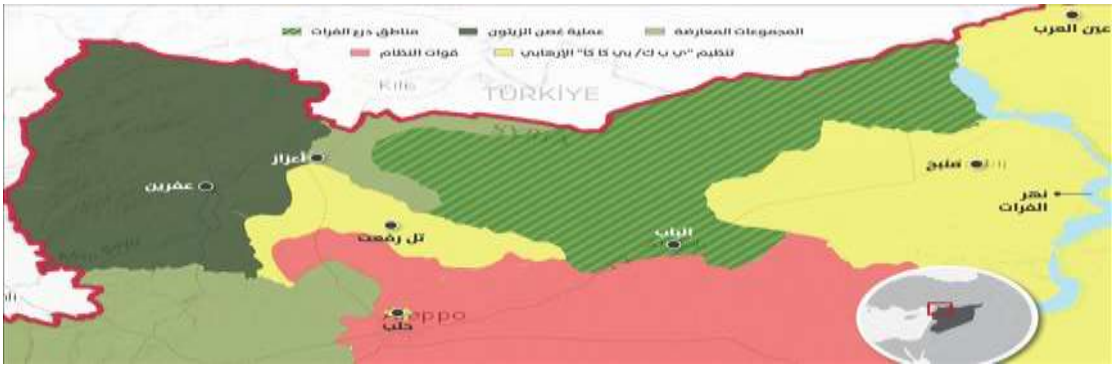

المصدر: https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/sasapost/tel-rifaat.html

تمت محاصرة الوحدات الكردية من قبل القوات التركية والجيش الحر، والنظام السوري. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن تركيا عولت على نجاح عملية غصن الزيتون قبل بدايتها، حيث راهنت كثيرا على ضرورة إقامة منطقة آمنة في عفرين لتخفيف ضغط اللاجئين عليها من جهة، ولعزل التنظيمات الإرهابية من جهة ثانية، كما أن نجاح هذه العملية سيزيد من مطامع تركيا في إعادة الكرة لتطهير المناطق المتبقية في منبج وتل الرفعت.

وفي سياق مغاير يمكن عرض الموقف الروسي الداعم لعملية غصن الزيتون في النقاط التالية[45]:

- التوافق الاستراتيجي بين تركيا وروسيا حول محاربة PKK في عفرين، والقضاء على السلطة السياسية والعسكرية للأكراد في الضفة الغربية من نهر الفرات.
- الحفاظ على الاجتماع الثلاثي الروسي – التركي – الإيراني[46]
- الاستثمار في الخلاف السياسي بين تركيا والو م أ من خلال التواجد العسكري التركي، والذي من شأنه أن يقوض الدور الأمريكي الداعم للأكراد في شرق الفرات.

أما في التاسع من أكتوبر 2019 فقد بدأت القوات التركية بالتنسيق مع الجيش السوري الحر عملية نبع السلام في المنطقة الممتدة على أكثر من 13 ألف كلم من مساحة شرق الفرات، بغية إقامة منطقة آمنة بعمق 30 كلم بعد اتصالات متكررة مع البيت الأبيض وموسكو. وفي خضم معارضة دولية، باشرت القوات التركية بتنسيق مع قوات الجيش السوري الحر العملية العسكرية من القاعدة الثامنة في محافظة ديار بكر التركية صوب منطقتي رأس العين وقامشلي[47].

ومن بين أهم العوامل التي دفعت تركيا إلى شن هذه العملية العسكرية نجد: دحض أي محاولة لإنشاء كيان كردي في الشمال السوري، تقليص نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، إعادة ما يقارب المليون لاجئ سوري إلى منطقة عملية نبع السلام، دعم المعارضة السورية خلال المفاوضات القادمة[48]. وفي إطار هذه العملية تمكنت تركيا من عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لإبعاد الوحدات الكردية عن حدودها بمسافة 30 كلم، وعلى هذا النحو أصيبت القوات الكردية بصدمة جراء تراجع الدعم الأمريكي لها وإعلان انسحاب القوات الأمريكية، مما اضطرها إلى عقد اتفاق مع نظام الأسد بوساطة روسية. وهنا اقتنص بوتين الفرصة للتقريب بين الأكراد والنظام

السوري من جهة وبين أردوغان والأسد من جهة أخرى. كما أعلنت روسيا في السياق نفسه عن التوصل إلى اتفاق مع تركيا لسحب القوات الكردية على بعد 30 كلم من الحدود التركية وتنظيم دوريات مشتركة بحدود 10 كلم[49].

وعليه يمكن القول أن عملية نبع السلام قد حققت لتركيا أهم مطلب وهو تراجع الأكراد إلى المنطقة الجنوبية، مما يعني تهديم طموح عناصر حزب العمال الكردستاني في إقامة ممر كردي حدودي بين تركيا وسوريا، ومنه تقويض سلطة الأكراد في سوريا بعد توسيع نفوذهم سياسيا بفضل الدعم الذين تحصلوا عليه من قبل الو م أ في إطار إستراتيجيتها العسكرية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي. وفي الآن ذاته سمح التسيق الروسي بين الأكراد ونظام بشار الأسد في فتح المجال لتحسين العلاقات بين الطرفين واستعادة ولاء الأكراد للنظام.

المحور الخامس: مراجعة السلوك الخارجي التركي عقب التطورات الميدانية في سوريا

تقلصت العلاقات التركية الأمريكية إثر تراجع التركيز المشترك في أبرز القضايا كالحرب على الإرهاب، وزيادة التنسيق التركي الروسي، وتقدم صفقات السلاح بين الطرفين، وتراجع تركيا عن التزاماتها في حلف الناتو[50]. وقد حدث ذلك عقب ترددها عن دعم دول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي، إذ أن تركيا تحاول التخلي عن دورها الوظيفي السابق كحاجز للدفاع عن الغرب من السوفيات منذ الانضمام للحلف عام 1952 ، وتريد أن تكون طرفا مفاوضا، ومشاركا، ومخططا لاستراتيجيات الناتو، فعلى الرغم من أخذ بعض شروط تركيا في الحسبان فيما يخص استضافة تركيا لنظام الإنذار المبكر[51]، إلا أنها لم تستجب لطلب أنقرة بالتدخل في سوريا، وإنشاء المناطق الآمنة، وحضر الطيران في الشمال السوري، وهو ما يؤكد ضعف تركيا في تحديد أجندات الحلف[52].

فبالرغم من اعتبار تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو إلا أنها لم تستطع إقناعه بالتحرك لصالحها لأنها لا تمتلك سلطة القرار، إضافة إلى تعارض المصالح الأمريكية والتركية بشأن الحرب السورية، حيث لم يتفق الطرفان حول الأولوية لمن لمحاربة داعش أم لمحاربة نظام الأسد. وما زاد من حدة التوتر بين الطرفين هو الدعم الأمريكي لقوات وحدات الشعب الكردية للقضاء على داعش، مما دفع بتركيا إلى التقاعس عن دورها في دعم قوات التحالف الدولي، وزيادة هامش الانتقادات الموجهة لها فيما يخص دعم تنظيم داعش الإرهابي. وعلى هذا الأساس أصبحت تركيا في عهد أردوغان تعمل بمنطق الندية في العلاقات الدولية عكس الفترات السابقة التي كانت فيها عبارة عن أداة لخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

لا بد من الإشارة إلى أن السلوك الخارجي التركي أصبح خاضع بشكل جلي للسمات الشخصية لصانع القرار مقارنة بالفترات السابقة، إضافة إلى سيادة الفكر التوسعي عبر التدخل في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الأكراد لدى الجارة الجنوبية سوريا، والتقارب مع إيران وروسيا، مما يعني بداية الاستقلالية عن الغرب في اتخاذ القرار التركي. ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال إعلان تركيا في ديسمبر 2017 شراء منظومة S- 400 الروسية للدفاع الجوي، وهو ما زاد من القلق الأمريكي الذي تبلور في التلويح بإخراج تركيا من برنامج الطائرة المقاتلة F- 35 [53]. حيث كانت تنظر تركيا إلى هذا المشروع على أنه أساس التعاون العسكري الدفاعي بين الو م أ وحلفائها على مدى العقود القادمة، لكن الو م أ قررت إبعاد تركيا عنه، وأكدت أن الجيش التركي لن يستفيد منه. وقد جاء هذا الحدث ليلغي النظرة الأمريكية السابقة لتركيا كحليف موثوق به، وقاعدة صلبة لمركب أمني إقليمي يخدم المصلحة الأمريكية[54]. وهو ما قد يلقي بضلاله على مستقبل تركيا في حلف الناتو نظرا لعدم قبول دمج طائرات S- 400 في أنظمة الناتو العسكرية كونها تفتح المجال للتجسس الروسي. كما أن إقدام تركيا على اتخاذ هذا القرار سيجلب لها المزيد من المتاعب خاصة على مستوى الجانب الاقتصادي، نظرا لتحكم الو م أ في الاقتصاد الدولي وهشاشة الاقتصاد التركي.

وعلى هذا النحو فإن التقارب التركي الروسي يرتبط بالتوتر الحاصل بين تركيا وحلفائها التقليديين بعد المحاولة الانقلابية 2016، ودعمهم للوحدات الكردية في سوريا، بيد أنه ينطوي على ما هو أبعد من ذلك وهو انتقال المحور الجيو – سياسي العالمي إلى آسيا. وعلى هذا النحو أصبحت تركيا قلب المعادلة الدولية التي تحاول كسب ودها القوى الثلاث (الو م أ، روسيا، الصين)[55]. ووفقا لذلك حاول الرئيسان أردوغان وبوتين الاستثمار في النقاط التي تجمعهما نظرا لإدراك كل طرف موقع الآخر في المسائل الإقليمية والدولية، وثقل مواقعهما الإستراتيجية باعتبارهما ينتميان إلى الفضاء الآورو أسيوي. لكن هذا لا يخفي في الوقت نفسه أن إستراتيجية روسيا تجاه تركيا تتضمن أداة ردعية وأخرى ناعمة، فالأولى تعتمد على تثبيت تركيا في نطاقها الجغرافي من خلال تسهيل عملياتها العسكرية في شمال سوريا، مما يسمح لها بمراقبة تحركاتها عن كثب، لتقييد طموحاتها العثمانية تجاه جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، بينما الثانية تقوم على مد جسور التعاون والشراكة باستغلال نقاط الاختلاف مع الغرب لإبقائها في المدار الأوراسي.

وعلى هذا الأساس شكلت عملية درع الفرات أولى خطوات التقارب بين تركيا وروسيا عقب تعثر الاتفاقات الأمريكية الروسية حول وقف إطلاق النار، وفشل التنسيق الأمني بينهما في سوريا، حيث قبلت روسيا في هذا الصدد لعب دور الوسيط بين فصائل المعارضة التي تستضيفها وتدعمها تركيا وبين النظام السوري وحلفائه. وقد أسفر ذلك عن ضمان الخروج الآمن لمقاتلي المعارضة من حلب، وعقد الاجتماعات التشاركية، فكانت البداية بالاجتماع السداسي ديسمبر 2016، والذي ضم وزراء خارجية ودفاع الأطراف الثلاث روسيا تركيا وإيران، وتمخض عنه إعلان موسكو الذي تضمن

خارطة التسوية السياسية للحرب السورية[56]. وعليه اجتمع الطرفان لتحقيق مكاسب سياسية تضع حدا للصراع العسكري الذي طال أمده في سوريا، وبعيدا عن مطلب رحيل الأسد، وهو ما يجعل هذا التقارب مبني على أساس تكييف المطالب بما يخدم الرؤى المشتركة بين الطرفين لاسيما وأن هدف تركيا الرئيسي هو وحدة التراب الوطني، ومنع قيام أي كيان كردي في الشمال السوري، وإيجاد بدائل عن التحالفات التقليدية التي خيبت آمال تركيا.

كما لا بد من الإشارة إلى أن موقف تركيا من رحيل الأسد قد تغير جراء اهتمامها بإضعاف وحدات حماية الشعب خاصة بعد إعلان ترامب تشكيل 30000 قوة كردية لحماية الحدود، وهو ما رفضته جميع الأطراف السورية، الإيرانية، التركية، والروسية، وجعل الدول الضامنة لمسار أستانا تصيغ بيانا مشتركا، يؤكد على سيادة سوريا ووحدة أراضيها، وإنشاء مناطق خفض التصعيد[57]. كما أن أبرز ما ميز هذا البيان هو تغييب أي إشارة إلى بيان جنيف 2012 الذي نص على تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة بين الحكومة والمعارضة على أساس القبول المتبادل، إضافة إلى حذف عبارة عملية انتقالية واستبدالها بمصطلح عملية سياسية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2294 الصادر عام 2015، والذي نص على "حكم تمثيلي وغير طائفي لتعديل الدستور وإجراء انتخابات"[58].

كما قد انتهزت روسيا الفرصة لفرض تصورها في وضع خريطة التسوية السياسية للحرب السورية بالتنسيق مع الطرفين الإيراني والتركي من خلال الدعوة إلى مؤتمر الحوار الوطني السوري في منتجع سوتشي بروسيا، حيث هدف المؤتمر إلى ضمان بقاء نظام الأسد بإجراء إصلاحات على الدستور، وتشكيل حكومة مصالحة وطنية[59]. وهو ما يعكس فرض التصور الروسي والإيراني في حلحلة الحرب السورية، وإقناع تركيا بقبول التقدم في المفاوضات وترك مسألة رحيل الأسد جانبا، لأن الهدف الرئيسي هو استعادة النظام سيطرته على كافة التراب السوري ومنع تقسيم سوريا، واستعادة الأمن الداخلي وعودة اللاجئين السوريين.

لكن في مقابل ذلك استطاعت تركيا هي الأخرى أن تضغط على روسيا لتوقيع اتفاق حول إدلب عام 2018 لإنقاذ مسار أستانا الذي هددت بالخروج منه في حال القيام بعملية عسكرية لأنه سيتولد عنها أزمة إنسانية ستكلف تركيا كثيرا، نظرا لتواجد أكثر من 3 مليون مدني هناك، والتأكيد على ضرورة إنشاء منطقة منزوعة السلاح بعرض يراوح 15 إلى 20 كلم، ووقف إطلاق النار، بعدما كان مقررا القيام بعملية عسكرية روسية إيرانية لإعادة إدلب إلى سيطرة النظام[60]. وبالتالي حاولت تركيا هي الأخرى الضغط لتمرير تصورها، خاصة وأنها لا تستطيع التعامل مع موجة جديدة من اللاجئين السوريين في حال تنفيذ روسيا لعمليتها العسكرية، وفي الآن ذاته تسعى روسيا وإيران إلى عدم خسارة الحليف التركي، بتبديد أي مشكل من شأنه أن يسهم في عودة تركيا إلى التنسيق أمنيا مع الو م أ.

وعليه أعادت تركيا مراجعة سلوكها الخارجي بناءا على المعطيات الجديدة التي فرضتها التطورات الميدانية في سوريا، فالتقارب التركي الروسي الإيراني يعرف منذ أواخر العام 2016 تقدما ملحوظا في الجانب السياسي لم يسبق له ذلك إبان الفترات السابقة من حكم الجمهورية التركية الحديثة. وعليه تحاول تركيا الاستثمار في هذه الوضعية لتعظيم مكاسبها السياسية ومكانتها الإقليمية. ولكن ما لا يمكن تجاهله هو أن هذا التقارب قد يبقى مرحليا تكتيكيا ورهنا لطبيعة العلاقات التركية الأمريكية الأوروبية نظرا لحجم التحالف التاريخي الذي ميزهما من جهة، ولمدى صمود تركيا أمام الضغوط الأمريكية والأطلسية من جهة أخرى.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نستنتج أن المعطيات الجديدة التي ميزت الحرب السورية كان لها الأثر البالغ في مراجعة السلوك الخارجي التركي، إذ أن النفوذ السياسي الذي تمتع به حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD وبداية الحديث عن تشكل كيان كردي في الشمال السوري، جعل الحكومة التركية تتخلى عن البعد الناعم في سياستها الخارجية بتوظيف القوة القسرية وتأييدها بشكل علني للجيش الحر، ومنه تدخلها المباشر في الحرب السورية.

كما أن تطور الأوضاع السورية بعد التدخل العسكري الروسي أسهم في تغيير المعطيات الميدانية باستيلاء النظام على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية، إضافة إلى الدعم الذي حصلت عليه القوات الكردية سواء من قبل النظام السوري أو الو م أ في إطار الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، مما دفع بتركيا إلى مراجعة خيارات سياستها الخارجية بالتقارب مع روسيا وإيران، والقبول أيضا بفكرة التفاوض للإبقاء على مصالحها وتقويض سلطة الأكراد بالدرجة الأولى.

الهوامش:

(1)- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، (جوان 2011)، ص ص 7 – 10.

(2)- Gallia Lindenstrauss, « Turkey and the Arab Spring : Embracing "Peopel's Power" », **IEMed European Institute of The Mediterraneen**, March 2017, p 9.

(3)- Arda Akcicik, "Perspectives, expectations and Suggestions of the Turkish Business Sector on Syrians in Turkey", **Turkish Confederation of Empoloyer Associations**, December 2015, p 7.

(4)- أحمد مشعان نجم، **مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 410.

(5)- علي محافظة، **تركيا بين الكمالية والأردوغانية (1919– 2014)**، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، 2015)، 264.

(6)- عارف محمد خلف البياتي وإبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، "الدور التركي في الأزمة السورية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد 2، العدد 4 (ديسمبر 2015)، ص ص 17- 19.

(7)- إف ستيفان لارابي وعلي رضا نادر، "العلاقات التركية – الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا"، **معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني**، 2013، ص ص 8، 9.

(8)- عماد يوسف قدورة، "عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء"، **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2014، ص 5.

(9)- عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، ماي 2015، ص 5.

(10)- "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية ودور تركيا الإقليمي"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد 12 (2016)، ص 10.

• - يمكن الاطلاع على مضمون القانون عبر الرابط: http://imprhumanitarian.org/en/wp-content/uploads/2015/05/LAW-ON-FOREIGNERS-AND-INTERNATIONAL-PROTECTION-Arabic.pdf

(11)- Basak Kale, «The Limits of an International Burden- Sharing Approach: The Syrian Refugee Protection Crisis and its Consequences on Turkey's Refugee Policy", Perceptions Journal, Volume 12, Number 4, Winter 2017, p 64.

(12)- Sebnem Koser Akcapar and Dogus Simsek, "The Politics of Syrian Refugees in Turkey: A Question of Inclusion and Exclusion through Citizenship", **Social Inclusion Journal**, Volume 6, Issue 1, p 184.

(13)- عقيل محفوض، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية"، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، مارس 2012، ص 51.

(14)- عبد الباسط سيدا، "نحو مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2018، ص 4.

(15)- «Turkey's Kurdish Confict: 2015-Present », **Institute for Security and Development Policy**, December 2016, p 2.

(16)- "استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، سبتمبر 2017، ص 1.

(17)- مهند سلوم، "الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2018، ص 4.

(18)- "حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، مارس 2016، ص ص 19، 20.

(19)- **المرجع نفسه**، ص 20.

(20)- غالب دالاي، "انتخابات الإعادة التركية: المتغيرات والتوقعات"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2015، ص ص 4، 5.

(21)- Serra Hakymez, «Turkey's Failed Peace Process with The Kurds: a Different Explanation", **Grown Center for Middle East Studies**, Number 111, June 2017, p 2.

(22)- غادي صاري، "الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء"، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **المعهد الملكي للشؤون الدولية** (تشاتام هاوس)، سبتمبر 2016، ص 7.

(23)- بعد بداية الأزمة السورية عام 2011 أصبحت القوى الكردية في سوريا مقسمة إلى ثلاث فصائل رئيسية، وهي: المجلس الوطني الكردي في سوريا، التحالف الوطني الكردي، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وشركائه في الإدارة الذاتية، وقد اشتركت هذه الفصائل في مطلب الحكم الفدرالي، لكنها اختلفت من حيث البرامج باختلاف الأيديولوجية والولاء الإقليمي بين كردستان العراق وحزب العمال الكردستاني التركي. تجمعها علاقات متوترة مع المعارضة السورية نتيجة إصرار الأخيرة على وحدة سوريا وهو ما رأته الفصائل المعارضة على أنها سياسة إقصائية لا تختلف عن نظام البعث. للمزيد أنظر: عبد الرحيم سعيد، "القوى والفصائل الكردية في سوريا"، تركيا: **مركز جسور للدراسات**، 2016.

(24)- « Syria's Kurds : a Struggle within a Struggle » , Middle East Report, International Crisis Group, **Working to Prevent Conflict Worldwide**, Number 136, p p 2,

(25)- John Gaves, « Syrian Kurds and the Democratic Union Party (PYD) », **Institute For the Study of War**, 6 December 2012, p 2.

(26)- رغم إعلان PYD الإدارة الذاتية إلا أن نظام الأسد لا زال يمارس مسؤولياته الخدماتية والأمنية والإستخبارتية، حيث تعد ميليشيات حماية الشعب واجهة للنظام في تقديم الحماية الأمنية، إضافة إلى وجود اختلافات عدة حول مناطق التفتيش، مما يجعل التقارب بين الطرفين تكتيكي مرحلي، خاصة مع الدعم الذي أصبحت تحضى بها هذه الوحدات من قبل الو م أ وباقي أعضاء التحالف الدولي. للمزيد أنظر: باراك بارفي، "السياسات السيئة للأكراد في سوريا"، معهد واشنطن، في: ديسمبر 2013، شوهد في: 2019/07/05، في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-fractious-politics-of-syrias-kurds

(27)- وليام بونغ وآخرون، "امتداد الصراع في سوريا: تقييم العوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف"، **معهد راند**، 2014، ص 19.

(28)- كما هو متعارف عليه حزب العمال الكردستاني التركي وجد ملاذا آمنا له في تسعينات القرن الماضي، حيث فتح النظام السوري معسكرات تدريبية لقواته، إضافة إلى منحهم التمثيل الرسمي في العاصمة، كما تمكن ما يقارب 10 ألاف كردي سوري من الانضمام إلى الحزب، وبعد بداية الأزمة السورية غادر العديد من الناشطين السوريين في حزب PKK وعادوا إلى سوريا لتولي قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على غرار صالح مسلم، لكن كل من الحزبين التركي والسوري لم يقرا على حقيقة العلاقة بين الطرفين رغم التقارب الأيديولوجي بينهما، حيث صرح مسلم قائلا بأن PYD يتمتع بسلطة واستقلالية القرار، للمزيد أنظر:
John Holland-McCowa, "War of Shadows: How Turkey's Conflict with the PKK Shapes the Syrian Civil War and Iraqi Kurdistan", **The International Center For the Study of Radicalisation and Political Violence**, 2017, p p 7, 8.

(29)- Patrick Clawson, "Syrian Kurds as a U.S. ALLY Cooperation and Complications," Washington: Washington **Institute for Near East Policy**, November 2016, p 3.

(30)- Fabrice Balanche, « The United States in Northeastern Syria, Geopolitical Strategy Cannot Ignore Local Reality", **A Hoover Institution Essay on A US Strategic Vision in a Changing World**, February 2018, p 1.

(31)- Gregory Aftandilian, « A Security Role for the United States in a Post-ISIS Syria? Challenges and Opportunities for U.S. Policy », **A Strategic Studies Institute Working Paper**, September 2018, p p 6, 7.

(32)- سيروان قجو، "حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا: أوراق كردية وحسابات دولية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، مارس 2016، ص 5.

(33)- Asli Aydintasbas, «With Friends Like These: Turkey, Russia, and The End of An Unlikely Alliance", Policy Brif, European Concil on Foreign Relations, June 2016, p 7.

(34)- هذا الاتفاق يتضمن صفقة متبادلة بين الجانبين، حيث تفتح تركيا قاعدتها الجوية أنجرليك لشن ضربات ضد داعش مقابل السماح لتركيا بملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وخارجها.

(35)- "قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، جانفي 2016، ص 6.

(36)- "التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الإستراتيجية"، تقدير موقف، **مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات**، أفريل 2018، ص 2.

(37)- أسامة أبو رشيد، "التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأمريكي"، تقييم حالة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أكتوبر 2016، ص ص 1، 2.

(38)- طارق دياب، "عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، **المعهد المصري للدراسات**، ديسمبر 2017، ص ص 1، 2.

(39)- أوزغور تفكجي، "العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات"، **مجلة رؤى تركية**، العدد 7، ربيع 2018، ص ص 19، 20.

(40)- Ayşe Zarakol, « Turkey and Russia, Erdoğan and Putin », **PONARS Eurasia Policy Memo**,(Number 444 (October 2016), p 5.

(41)- Can Kasapoglu and Sinan Ulgen, "Operation Euphrates Shield and the al- Bab Campaign: a Strategic Assessment, **EDAM Foreign Policy and Security**, January 2016, p 3.

(42)- محمود سمير الرنتيسي، "تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية والإقليمية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2018، ص 2.

(43)-Elettra Pelino, « The 2018 Turkish military operation in Afrin: Turkey's Realpolitik between the USA and Russia", **Conflict and Peace Building Journal**, 2018, p 7.

(44)- **ibid**, p 8.

(45)- Murat Yasiltas, « Turkey's Strategic Reasoning behind Operation Olive Branch", **SETA Prespective**, Number 34, January 2018, p 4.

(46)- جاء هذا الاجتماع نهاية ديسمبر 2016 كتمهيد لمؤتمر أستانا، لكنه لم يتضمن اتفاقا تفصيلا، خلص في ختامه إلى مجموعة من نقاط الالتقاء والاختلاف، من أبرز نقاط الأول: استمرار الوحدة السورية، وقف إطلاق النار، التسوية السياسية للحرب السورية، محاربة الإرهاب كأولوية على رحيل الأسد، أما فيما يخص نقاط الاختلاف فتمحورت حول مطالبة تركيا بتصنيف PYD كمنظمة إرهابية، ومحاربة الميليشيات التي تحارب إلى جانب القوات النظامية في إشارة إلى حزب الله، وفي هذا الشأن جاء الرد الإيراني بضرورة محاربة داعش وهيئة تحرير الشام التي تدعمها تركيا. للمزيد أنظر: "إعلان موسكو وانعكاسه على الصراع السوري والعلاقات التركية الروسية، تقدير موقف، **مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات**، 2017، ص 4.

(47)- "مسارات متعددة: تداعيات العملية العسكرية التركية الجديدة في الشمال السوري"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أكتوبر 2019، في 2019/11/06: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5031

(48)- "نبع السلام"، عملية تركية بأجندات إقليمية ودولية"، **مركز سيتا**، أكتوبر 2019، في: https://sitainstitute.com/?p=5913

(49)- "عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية"، تقدير موقف، **مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات**، أكتوبر 2019، ص ص 4، 5.

(50)- Aaron Stein, «The New Turkey: Making Sense of Turkish Decision-Making", Atlantic Council, **Rafik Hariri Center for The Middle East**, April 2018, p 10.

(51)- اشترطت تركيا لاستقبال نظام الإنذار المبكر على أراضيها عدم التلميح إلى مواجهة إيران أو روسيا، خوفا على مصالحها الإستراتيجية معهما وحرصا على تطبيق سياسة تصفير المشكلات، مما يعني أن تركيا العدالة والتنمية حاولت الحفاظ على نفس مساحة التعاون مع الغرب والشرق دون تفضيل كفة على أخرى.

(52)- عماد يوسف قدورة، "عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الاقصاء"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 27 نوفمبر 2014، ص 5.

(53)- Dick Zandee, « 70 years of NATO: the Alliance in troubled waters", **Journal of Military Spectator**, Number 4, 2019, p 178.

(54)- Soner Cagaptay, « Why the U.S. Ejected Turkey from F-35 Fighter Jet Program, and Why the Turbulence Will Only Grow », Policy Analysis, **The Washington Institute**, 22 July 2019, in: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-the-u.s.-ejected-turkey-from-f-35-fighter-jet-program-and-why-the-turbu , (24/07/2019)

(55)- "محددات العلاقات الروسية – التركية وآفاقها"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، أفريل 2017، ص 6.

(56)- "فرص نجاح الاتفاق الروسي- التركي بشأن سورية"، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، جانفي 2017، ص ص 2، 3.

(57)- Indrani Talukdar and Omair Anas, «The Astana Process and the Future of Peaceful Settlement of the Syrian Crisis: A Status Note", Indian Council of World Affairs, 5 March 2018, p 1.

(58)- "محادثات أستانة تمهد لمرجعية جديدة للانتقال السياسي"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، فيفري 2017، ص 4.

(59)- آلاء الرشيد، "مؤتمر الحوار الوطني السوري- سوتشي"، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، مارس 2018، ص 4.

(60)- "اتفاق إدلب: فرص نجاحه وتحديات تنفيذه"، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، سبتمبر 2018، ص ص 1، 2.

قائمة المراجع:

أولاً: العربية

الكتب:

أحمد مشعان نجم، **مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية**، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017.

علي محافظة، **تركيا بين الكمالية والأردوغانية (1919– 2014)**، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، 2015

المجلات:

تفكجي، "العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات"، **مجلة رؤى تركية**، العدد 7، ربيع 2018

عارف مُحَمَّد خلف البياتي وإبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، "الدور التركي في الأزمة السورية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد 2، العدد 4 ديسمبر 2015.

الدراسات:

"أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية ودور تركيا الإقليمي"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد 12، 2016

"استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، سبتمبر 2017.

أسامة أبو رشيد، "التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأمريكي"، تقييم حالة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أكتوبر 2016

إف ستيفان لارابي وعلي رضا نادر، "العلاقات التركية – الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا"، **معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني**، 2013

التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الإستراتيجية"، تقدير موقف، **مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات**، أفريل 2018

"حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، مارس 2016

سيروان قجو، "حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا: أوراق كردية وحسابات دولية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، مارس 2016

طارق دياب، "عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة"، **المعهد المصري للدراسات**، ديسمبر 2017

عبد الباسط سيدا، "نحو مقاربة جديدة لحل المسألة الكردية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2018

عقيل محفوض، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية"، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، مارس 2012

علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، (جوان 2011

عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، ماي 2015.

غادي صاري، "الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء"، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **المعهد الملكي للشؤون الدولية** (تشاتام هاوس)، سبتمبر 2016.

غالب دالاي، "انتخابات الإعادة التركية: المتغيرات والتوقعات"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2015.

قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، جانفي 2016.

محمود سمير الرنتيسي، "تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية والإقليمية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي 2018.

مهند سلوم، "الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2018.

وليام بونغ وآخرون، "امتداد الصراع في سوريا: تقييم العوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف"، **معهد راند**، 2014.

يوسف قدورة، "عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء"، **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2014.

"مسارات متعددة: تداعيات العملية العسكرية التركية الجديدة في الشمال السوري"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، أكتوبر 2019، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5031

نبع السلام"، عملية تركية بأجندات إقليمية ودولية"، **مركز سيتا**، أكتوبر 2019، في: https://sitainstitute.com/?p=5913

"عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية"، تقدير موقف، **مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات**، أكتوبر 2019.

عماد يوسف قدورة، "عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الاقصاء"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 27 نوفمبر 2014.

"محددات العلاقات الروسية – التركية وآفاقها"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، أفريل 2017.

فرص نجاح الاتفاق الروسي- التركي بشأن سورية"، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، جانفي 2017.

محادثات أستانة تمهد لمرجعية جديدة للانتقال السياسي"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، فيفري 2017.

آلاء الرشيد، "مؤتمر الحوار الوطني السوري- سوتشي"، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**، مارس 2018.

اتفاق إدلب: فرص نجاحه وتحديات تنفيذه"، تقدير موقف، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، سبتمبر 2018.

ثانياً: الأجنبية

Can Kasapoglu and Sinan Ulgen, "Operation Euphrates Shield and the al- Bab Campaign: a Strategic Assessment, **EDAM Foreign Policy and Security**, January 2016.

« Syria's Kurds : a Struggle within a Struggle » , Middle East Report, International Crisis Group, **Working to Prevent Conflict Worldwide**, Number 136.

«Turkey's Kurdish Confict: 2015-Present », **Institute for Security and Development Policy**, December 2016.

Aaron Stein, «The New Turkey: Making Sense of Turkish Decision-Making", Atlantic Council, **Rafik Hariri Center for The Middle East**, April 2018.

Arda Akcicik, "Perspectives, expectations and Suggestions of the Turkish Business Sector on Syrians in Turkey", **Turkish Confederation of Empoloyer Associations**, December 2015.

Asli Aydintasbas, «With Friends Like These: Turkey, Russia, and The End of An Unlikely Alliance", Policy Brif, European Concil on Foreign Relations, June 2016.

Ayşe Zarakol, « Turkey and Russia, Erdoğan and Putin », **PONARS Eurasia Policy Memo**, (Number 444, October 2016.

Basak Kale, «The Limits of an International Burden- Sharing Approach: The Syrian Refugee Protection Crisis and its Consequences on Turkey's Refugee Policy", Perceptions Journal, Volume 12, Number 4, Winter 2017.

Dick Zandee, « 70 years of NATO: the Alliance in troubled waters", **Journal of Military Spectator**, Number 4, 2019.

Elettra Pelino, « The 2018 Turkish military operation in Afrin: Turkey's Realpolitik between the USA and Russia", **Conflict and Peace Building Journal**, 2018.

Fabrice Balanche, « The United States in Northeastern Syria, Geopolitical Strategy Cannot Ignore Local Reality", **A Hoover Institution Essay on A US Strategic Vision in a Changing World**, February 2018.

Gallia Lindenstrauss, « Turkey and the Arab Spring : Embracing "Peopel's Power" », **IEMed European Institute of The Mediterraneen**, March 2017.

Gregory Aftandilian, « A Security Role for the United States in a Post-ISIS Syria? Challenges and Opportunities for U.S. Policy », **A Strategic Studies Institute Working Paper**, September 2018.

John Gaves, « Syrian Kurds and the Democratic Union Party (PYD) », **Institute For the Study of War**, 6 December 2012.

John Holland-McCowa, "War of Shadows: How Turkey's Conflict with the PKK Shapes the Syrian Civil War and Iraqi Kurdistan", **The International Center For the Study of Radicalisation and Political Violence**, 2017.

Murat Yasiltas, « Turkey's Strategic Reasoning behind Operation Olive Branch", **SETA Prespective**, Number 34, January 2018.

Patrick Clawson, "Syrian Kurds as a U.S. ALLY Cooperation and Complications," Washington: Washington **Institute for Near East Policy**, November 2016.

Sebnem Koser Akcapar and Dogus Simsek, "The Politics of Syrian Refugees in Turkey: A Question of Inclusion and Exclusion through Citizenship", **Social Inclusion Journal**, Volume 6, Issue 1.

Serra Hakymez, «Turkey's Failed Peace Process with The Kurds: a Different Explanation", **Grown Center for Middle East Studies**, Number 111, June 2017.

Soner Cagaptay, « Why the U.S. Ejected Turkey from F-35 Fighter Jet Program, and Why the Turbulence Will Only Grow », Policy Analysis, **The Washington Institute**, 22 July 2019, in: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-the-u.s.-ejected-turkey-from-f-35-fighter-jet-program-and-why-the-turbu